بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة - كلية الآداب
مجلة (آداب الكوفة)
مجلة علمية فصلية محكمة

العدد: ٣ك / ٢٤٠٧
التاريخ: ٢٠١٧/٩/٢٦

إلى / أ.د. حسن علي عبد الله المحتـــرم

م.م. محمد عبد الكريم حجيل المحتـــرم

م/ قبـــول نشر

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته

نود أن نعلمكم بقبول نشر بحثكم الموسوم :

واقع الأبنية المدرسية في لواء الديوانية ١٩٢١-١٩٣٢

في مجلتنا ،

أ.م.د. هادي عبد النبي التميمي

رئيس التحرير

نسخة منه إلى //
إدارة المجلة ، مع الأوليات

عنوان المراسلة : جمهورية العراق / محافظة النجف الاشرف / المدينة الجامعية / كلية الآداب
ص.ب : ٣١٣/ نقال : ٠٧٨٠١٤٢٣٢٦٥
مجلة (آداب الكوفة) Adab_Kufa@yahoo.com

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية- كلية التربية
قســـم التاريــخ

بحث عن

واقع الابنية المدرسية في لواء الديوانية
١٩٢١-١٩٣٢

إعداد

أ٠د حسن علي عبد الله السماك

م.م محمد عبد الكريم حجيل

١٤٣٩هـ

٢٠١٧م

واقع الابنية المدرسية في لواء الديوانية
١٩٢١-١٩٣٢

أ٠د حسن علي عبدالله
hasan j samak@ yahoo.com

م. م٠ الباحث محمد عبد الكريم حجيل
Moal_fatlawi@yahoo.com

المقدمة

إن المتابع لمعظم الدراسات التاريخية الاكاديمية منها وللباحثين عموما في العراق يتبين له انها تركزت على دراسة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبدأت من الدائرة الكبيرة ثم بدأت تضيق هذه الدائرة، وإذا اعتبرنا الدراسات السابقة افقية ثم انتقلت الى الدراسات العمودية ولا سيما عندما بدا الاهتمام بالتاريخ المحلي لكل منطقة من مناطق العراق والديوانية واحدة منها،فقد كتب في تاريخ الديوانية وبمختلف المجالات،اما في تاريخها التعليمي لم تصدر دراسة متخصصة في ذلك وبمنهج احصائي،من هنا جاء إختيار الموضوع، إذ ابتدأت الديوانية باربع مدارس فقط، إثنان في مركز اللواء وواحدة لكل من قضائي السماوة وابي صخير وهي مدارس اولية ولم يشمل فتح المدارس، قضاء الشامية إلا في سنة ١٩٢٤ وقضاء عفك سنة ١٩٢٥ هذا فقط في مراكز الاقضية ثم طال الفتح نواحي تلك الاقضية حتى سنة ١٩٣٢ ولم يشملها جميعاً، علما ان اغلب المدارس كانت اولية، حيث لم تكتمل رغم مرور اكثر من ست سنوات على فتحها، أما الثاني، فقد عالج مسألة التنامي العددي للتلاميذ في الصفوف والمدارس، وعلى الرغم من تصاعد اعداد التلاميذ بفعل التوسع وفتح مدارس جديدة، الا ان اعدادهم كانت قليلة قياساً لسكان اللواء،كما شهدت المدة ذاتها تسرب الكثير من التلاميذ ورسوب آخرين.

Abstract

In the field of school buildings, the authority sought to be sufficient and available the necessary health conditions and in light of the reports of the educational administration, we find that the authority has opened many schools and in different areas of the brigade, but may not be available mostly health conditions because it is charged to power, The numbers may seem adequate but they may not serve all the pupils, especially in rural areas. When a school is established, the government serves a group of students and does not serve others. This is natural, which can not be accepted by everyone but it serves most students. School for each student must be provided Biting concessions by the students and their families, this paragraph may be working to encourage some parents to prevent their children from entering the school because of the distance.

واقع الابنية المدرسية في لواء الديوانية
١٩٢١-١٩٣٢

تقوم العملية التعليمية على اركان اساسية لا يمكن الاستغناء عن احدها وبعكسه تتوقف عملية التعلم وبناية المدرسة واحدة منها مع ادراكنا لأهمية البناية المدرسية فهناك تباين في شكل المدرسة وحجمها ونوع البناء بل وحتى ملكية ارضها والقضية الاخرى التي ترافق البناء موقها لذلك يتم اختيار الموقع وفق معايير محددة ولا يتم بصورة عشوائية ومن هذه المعايير هي[١] :-

١- سهولة الوصو[٢]ل اليها ولا يمكن ان يلب الموقع طموح كل التلاميذ بنفس الدرجة فمن الطبيعي ان يكون الموقع يقدم خدمة اكثر لتلاميذ واخرين يكون الموقع لا سلبي عليهم الا ان الحاجة للتعليم تدفعهم للدخول في المدرسة لعدم وجود البديل،وهناك حالات عده يسير التلاميذ مسافات طويلة في سبيل الوصول الى المدرسة ولاسيما في المناطق الريفية والنائية والذين يسكنون القرى المتباعدة لذلك تحمل البعض المشقة في سبيل التعليم،وهم في هذه الفئة العمرية لا بد ان يقدم لهم مغريات في سبيل استمرار بقائهم في المدرسة.

٢- موقع البناية لا بد ان يكون بعيد عن الاماكن التي تولد الضوضاء مثل المؤسسات الصناعية والاسواق والسكك الحديدية ان هذا المعيار اساسي على اعتبار العملية التعليمية تحتاج الى هدوء وصفاء الذهن وهذا لا يتحقق الا اذا كان الموقع بعيد عن الاماكن التي ترد منها الضوضاء لانها قد تخلق الشرود الذهني للتلاميذ بفعل المؤسسات الصناعية او الاسواق التي قد تدفع التلاميذ الى التسرب من المدرسة الى الشارع مع ادراكنا ان هذا المعيار اصبح ضعيف التحقق بدليل زحف الاسواق الى مركز المدينة واصبحت ملاصقة للابنية المدرسة والتلاميذ وهم داخل المدرسة يسمعون اصوات الادوات الصناعية او المعامل ويبدو لي ان هذه المعايير فقد فاعلية بتقادم الزمن [٣].

٣- يعد معيار بعد المدرسة عن الطريق العام للسيارات واحداً من المعايير الاساسية لاننا ندرك ان خروج التلميذ من المدرسة يكون بحركة سريع غير منضبطة وقد ساهمت حركة اندفاعهم من داخل المدرسة الى الشارع في خلق حوادث تؤثر على التلاميذ لذلك يتوخى لاختيار موقع بناية المدرسة توفر هذا الشرط ويبدو في هذا الشرط انه فقد الاهتمام بفعل

الحاجة الى المزيد من المدارس فاذا استمروا بهذا المعيار وتطبيقه سيجعل الحاجة للابنية المدرسية تتفاقم مما دفع ادارات المدرسة لتدارك هذه الامر عن طريق اساليب عديدة منها اخراج الطلبة بصورة منضبطة وعلى شكل دفعات او دعوت اولياء امور التلاميذ بالحضور عند الانصراف لاستلام ابنائهم او عمل باب للمدرسة يكون بعيدا عن الشارع من اجل الخروج الامن[٤].

٤-هناك معيار خاص بالارض التي تشيد عليها المدرسة التي لا بد ان تكون جافة ومتماسكة وصالحة للبناء وهذا المعيار مع انه يتطابق مع الأسس الهندسية وكذلك يتطابق مع المعايير الصحية فالارض الجافة تكون صالحة حتى في معايير الصحة العامة لان الرطوبة او كثرة المستنقعات تجلب الجراثيم مما تجعل الطلبة عرضة لكثير من الامراض او الاوبئة وكذلك تساهم في سرعة انهيار المبنى مستقبلاً.

٥- اما المعيار الاخر ومن الممكن ان نطلق عليه دلالات الافاق المستقبلية فقد وضع اختيار المعيار المحدد لبناء المدرسة وباخذ بنظر الاعتبار الزيادة المستقبلية للسكان والاقدام على التعليم في المنطقة وبالتالي يتم اختيار المكان للمدرسة على اعتبار المنطقة ومقدار توسعها مستقبلاً وليس العكس قد تكون المنطقة طاردة للسكان وغير صالحة للسكن بصورة مستمرة مما يضطر المواطن الى ترك المنطقة وبالتالي يصبح بناء المدرسة مضيعه للمال فقط هذه المعايير المذكورة قد تخص المدن الكبيرة والصغيرة . اما السكن في حالة القرى والارياف فيوضع معيار لها يتمثل بضرورة ان يكون بناء المدرسة اما خارج القرية كي يصل اليه الجميع بسهولة ويسر او يتم اختيار منطقة وسطى في حالة وجود عدد من القرى كي يصل اليه ابناء القرية جميعاً في ضوء هذه المعايير يبدو لي ان اختيار موقع المدارس لا يتم بصورة كيفية او عفوية بل يتم بدقة شديدة في ضوء ما تقدم. [٥]

قام الباحث باعداد جدول بين عدد الابنية المدرسية موزعا على الوحدات الادارية وحاول التوزيع حسب السنوات الدراسية ابتداءً من تشكيل الحكم الوطني في العراق عام ١٩٢١ مع ادراكنا هناك عدد من المدارس منذ الاحتلال البريطاني ولكن بصورة اجمالية لكي نقيس مقدار التطور العددي للمدارس ابتداءً من عام ١٩١٧-١٩١٨[٦] بلغ عدد المدارس الاجمالي في عموم اللواء ثلاثة مدارس وفي العام الدراسي١٩٢٠-١٩٢١ [٧]استمر العدد نفسه بلا زيادة

واذا ادركنا ان مساحة الديوانية في المرحلة المذكورة تقدر بـ(٨٢٩٢٠)[٨]كم مربع معنى ذلك ان كل مدرسة خصصت لها(٢٠٧٣٠) كم مربع في الديوانية وللقارى ان يتصور ما حجم العدد السكاني المشمول بخدمة التعليم وهل ان العدد كافٍ وفي العام الدراسي اللاحق ١٩٢١– ١٩٢٢ فقد بلغ عدد الابنية المدرسية اربعة مدارس، اما عدد المدارس التي تشغل هذه الابنية ايضاً اربعة [٩] ،حيث خصص لمركز قضاء الديوانية مدرستان واحدة للبنين واخرى للبنات وواحدة في مركز قضاء السماوة[١٠] وقد خصصت للبنين فقط وواحدة في مركز قضاء ابي صخير وايضا خصصت للبنين اما نوع الدراسة فكانت دراسة اولية [١١] هذه الارقام تكشف لنا عدة نقاط منها عدم اهتمام الحكومة بفتح المدارس وكذلك عدم القدرة في زيادة الابنية المدرسية وبنفس الوقت عدم اهتمام الاهالي بارسال ابنائهم الى المدارس بدليل ان عدد الطلبة في العام ١٩٢٠ بلغ (١٢٨) تلميذ في عموم الديوانية وايضاً يعطي مؤشر عدم اهتمام اهالي الديوانية بالمدارس لان العدد الكثير من الطلبة يعود للموظفين الوافدين للديوانية ومعظمهم كانوا يرسلون بناتهم للمدارس [١٢] لم نلاحظ فتح مدرسة للبنات في كل اقضية ونواحي اللواء بسبب الاعراف الاجتماعية السائدة والتي تعطي مؤشرا لمجتمع منغلق وسيادة الفكرة التي تنص بان المرأة واجبها محدد يتمثل ببلوغها السن الشرعي والاقتران بالزوج لديمومة الجنس البشري،وتقديم الخدمات لاسرتها الكبيرة اولا ثم اسرتها الصغيرة ثانيا. وفي العام الدراسي١٩٢٢–١٩٢٣ نلاحظ تراجع عدد الابنية المدرسية في مركز قضاء الديوانية [١٣] فقد خفض العدد الى مدرسة واحدة وشمل التخفيض حذف مدرسة البنات [١٤] وهذا الحذف له دلالته وهي قلة عدد التلميذات المنتميات لهذه المدرسة لذلك وجدت ادارة اللواء ان فتح مدرسة لعدد قليل، يعد هدرا للجهود من قبل القيمين على المدرسة وبالامكان استغلال بناية المدرسة بأمور اخرى مفيدة من وجهة نظرهم و شهد اللواء فتح مدرسة واحدة في ناحية الفيصلية التابعة لقضاء ابي صخير وخصصت للبنين فقط .الى حد هذا العام يعد التعليم مخصص للذكور ونوع الدراسة اولية فقط ام نوع عائدية المدرسة فهي حكومية ان العدد القليل من المدارس مؤشر عدم اهتمام الاهالي لزيادة فتح المدارس الا ان هذا المؤشر يسقط اذا

وجدنا هناك طلبات من الاهالي رفعت الى ادارة اللواء بفتح المزيد من المدارس في الدغارة والشامية والتي بقيت دون فتح اية مدرسة وظلت وزارة المعارف تطلب ابنية من وزارة الاشغال العامة[١٥] كي تشغل كمدرسة اما ببناء مدارس جديدة او ابنية يمكن تحويرها لتصبح مدرسة وظلت هذه الطلبات دون إستجابة وهذا الامر مؤشر بعدم امكانية الحكومة بناء المدارس الجديدة وعدم امكانية ايجاد ابنية وتحويرها لتصبح مدارس وحاجة اللواء لها والطلبات مستمرة من قبل القيمين على اللواء. ادركت وزارة المعارف الطلبات المقدمة من قبل ادارات المعارف في الالوية فاصبحت امام خيارات عديدة منها السير بطريق بناء مدارس على اسس صحيحة بصفوف عديدة وكادر متكامل وهذا الامر اصبح صعبا لا يتحقيق، والاختيار الاخر فتح مدارس في القرى وتكون بامكانيات بسيطة كأن تكون بمعلم واحد، وقد سارت الوزارة بالخيار الثاني الا ان الادارة التربوية واجهة مشكلة تمثلت في مسالة تباعد المحلات القروية وقلة كثافة السكان وكذلك انتقال هؤلاء من محل لآخر يجعل من الصعوبة تأسيس مدارس بينهم[١٦].

يمكن ادراك الملاحظة السابقة في السنة الدراسية ١٩٢٣–١٩٢٤ فقد ازداد عدد الابنية المدرسية الى ثمان ابنية مدرسية مشغولة من قبل ثمان مدارس فقط [١٧]،ومعنى ذلك ان الابنية تستخدم استخدام واحد لعدم امكانية الازدواجية في الاستخدام فقد شمل التوسع مركز قضاء الشامية ومركز ناحية الصلاحية وناحية الفيصلية وناحية الدغارة [١٨] وكلها كانت مدرسة واحدة فقط،ونوع الدراسة اولية اما عائدية المدرسة فهي اميرية وللبنين دون البنات ومعنى ذلك ان الادارة التربوية في اللواء لم تهتم بفتح مدرسة للبنات لعدم الطلب من قبل الاهالي وبذات الوقت تعتقد ان فتح مدرسة للبنات تصبح مضيعة للامكانيات لعدم وجود العدد الكافي من التلميذات للتسجيل فيها. زاد عدد المدراس للسنة الدراسية ١٩٢٤– ١٩٢٥ مدرسة واحدة وشملت مركز قضاء عفك[١٩] بحيث اصبح عددها تسع مدارس [٢٠]،وجميعها مدارس للبنين،والتطور الاخر فتح مدرسة ابتدائية لاول مرة تظهر لنا من صنف الدراسة الابتدائية على عتبار ان الدراسة اولية اربع سنوات فالطالب الذي انتمى للدراسة عام١٩٢٠–١٩٢١

يكون قد اتم السنة الرابعة للعام الدراسي١٩٢٣-١٩٢٤. فالعام الدراسي١٩٢٤– ١٩٢٥اصبح مؤهل للدراسة الابتدائية لذلك فتحت مدرسة سميت المدرسة الابتدائية وهي عبارة عن صف داخل المدرسة عندما يفتح صف في المدرسة تصبح المدرسة ابتدائية فالصفوف الاربعة الاولى تسمى الاولية والصف الخامس يسمى الابتدائي [٢١] .في العام الدراسي اللاحق١٩٢٥– ١٩٢٦ لم تشهد الابنية المدرسة زيادة ملحوظة فقط اضيفت مدرسة واحدة في ناحية غماس التابع لقضاء الشامية ليصبح عدد المدارس عشر مدارس،كما جاء في الجدول رقم(٥) [٢٢] وكل مدرسة منفردة في بناية المدرسة ويبدو ان الادارة التربوية في الالوية تعالج الزيادة في الاقبال على التعليم والذي كان طفيفا تمثل باضافات ابنية ضمن البناء الاول كما اوضح ذلك تقرير لوزارة المعارف والذي تضمن اضافة غرفتان لمدرسة عفك[٢٣]. ويبدو ان هذه الزيادة الطفيفة بعدد المدارس قد تكون متلائمة مع الزيادة العددية للتلاميذ وعدم الحاح نواب الديوانية على ذلك[٢٤].

وفي العام الدراسي ١٩٢٦– ١٩٢٧ شهد اضافة بناية مدرسة واحدة فقط، ليصبح عدد الابنية المدرسية في اللواء احد عشر مدرسة، [٢٥] واذا حاولنا تقويم الاقضية في اللواء من حيث عدد المدارس يظهر لنا ان قضاء الشامية هو اكثر الاقضية بعدد المدارس حيث وصل العدد الى اربعة ابنية مدرسة ومركز قضاء الديوانية فقط بناية مدرسة واحدة اما بقية الاقضية هنالك بناء للمدارس مشغولة من قبل مدرسة واحدة وللافت للانتباه ان المنطقة لم تكن بحاجة الى فتح مدارس ولو كانت هناك حاجة ماسة لكان بالامكان الاستخدام المزدوج للبناء ،الا اننا نلاحظ الاستخدام المنفرد للبناء وهو مؤشر عدم وجود ضغط عددي من التلاميذ بحيث لا تجد المنطقة التعليمية الحاجة الى فتح الاستخدام المزدوج. ولا بد هنا ونحن في معرض الابنية المدرسة والتي كثيراً ما وصفتها تقارير الادارة التعليمية انها قد لا تصلح لتكون مدرسة من حيث السعة والقدم بل بناياتها متهالكة ومثال ذلك بناية مدرسة عفك التي وصفت بانها غير صالحة للاستخدام وبذات الوقت لايمكن اصلاحها،وكانت تقارير الادارة التربوية في المنطقة تؤكد بان البناية لا سبيل لها سوى الهدم وكان جواب وزارة المعارف الى المتصرفية غريب الا انه مؤشر على الحالة الاقتصادية للعراق ونسبة وزارة المعارف منها فقد طلبت

الوزارة من ادارة المعارف في اللواء جمع اعانة قدرها (١٠٠٠) روبية لانشاء بناية جديدة [٢٦]ولم تكتف بذلك بل طلبت الوزارة من الادارة التربوية في الديوانية تسديد بدل ايجار مدرسة قضاء السماوة علما ان بناية المدرسة مستأجرة تعود الى بلدية السماوة،ويتم الايجار الى حين تعمير بناية المدرسة القديمة[٢٧] وهو مؤشر ان الوزارة حاولت ان تعالج ازمتها المالية على المواطنين وهنا قد نتسأل ما هو دور نواب الديوانية في هذه الازمة ان وجدت،ويمكن ملاحظة ذلك ممن تناول دور النواب [٢٨].

في العام الدراسي ١٩٢٧–١٩٢٨ تم اضافة مدرستان فقط واحدة في ناحية ال بدير وواحدة في ناحية الحيرة ليصبح العدد الكلي في اللواء (١٣) مدرسة [٢٩] ان هذه الاضافة تمثل النمو البطيئ لعدد الابنية، وضل قضاء مركز الديوانية بمدرسة واحدة والتي معظم تلاميذها من ابناء الموظفين، مما جعل المدارس في اللواء توصف بالمتأخرة ،ورغبة الاهالي في ارتياد مناهل العلم الحديث ضئيلة،فهناك الكتاتيب لتعليم القران الكريم والكتابة خاصة بأبناء الاهالي [٣٠]،كذلك ضلت مدارس الديوانية اولية وثلاث مدارس ابتدائية والانتماء الى المدارس مقصوراً على الذكور فقط ويكتفي ذوي التلاميذ بتعليم ابنائهم القراءة والكتابة فقط، ويبدو ان الادارة التعليمية في اللواء قد اقتنعت واخذت تكيف نفسها ذاتياً لمعالجة الازمة التعليمية فيما يخص الابنية المدرسية فقد ادركت ادارة قضاء الشامية الحاجة الماسة لاكمال نواقص مدرسة الشامية وخصصت لذلك مبلغ قدره (١٠٠) روبية من ميزانية القضاء تصرف على المدرسة لاكمال النواقص[٣١].لابد من الاشارة بعد فتح المدارس في اللواء يفترض في هذا العام يكون الطلبة الناجحون في السنوات السابقة قد انجزوا الدراسة الاولية والابتدائية وبلغوا مرحلة الدراسة المتوسطة الا اننا لم نلاحظ في الجدول الاحصائي ذكر لمدرسة متوسطة في اللواء وفي هذا هناك احتمالين الاول يكون الطالب الذي ينجز الدراسة ولم تتوفر الدراسة الاعلى يرسل الى لواء اخر تتوفر فيه نوعية الدراسة هذا الاحتمال يكون ضعيف لانه سيكلف ذويه خسائر مادية كبيرة والامر الاخر ان ذوي الطلبة يكتفون بهذا المستوى في الدراسة لزج ابنائهم في الوظائف الحكومية وهو المرجح وهناك احتمال ضعيف عدم تمكن

الطلبة بلوغ الدراسة المتوسطة. ويمكن قياس اندفاع المواطنين في اللواء للتعليم من خلال اكمالهم الدراسة وهنا يحق لنا القول ان مركز قضاء الديوانية مع قلة الابنية المدرسية يعد اول قضاء فتحت فيه المدرسة الابتدائية وهذا مؤشر ان تلاميذ القضاء كانت لديهم رغبة لاكمال دراستهم الابتدائية وفتحت لهم مدرسة ابتدائية واصبحت تعنون بالابتدائي وبعدها قضاء السماوة حيث فتحت المدرسة الابتدائية للعام ١٩٢٤–١٩٢٥ بإضافة صف خامس ثم لحق بها قضاء ابي صخير وهو دليل على تطور الوعي التعليمي في مراكز الاقضية، قد يكون المقياس المذكور انفا كاف لقياس اهتمام المواطنين بالتعليم مع انها قليلة جدا الا انها موجودة. في العام الدراسي ١٩٢٨–١٩٢٩ بقى ذات العدد من حيث الابنية المدرسية، [٣٢] الا ان الادارة التعليمية وجدت لا بد من اجراء اصلاح للابنية المشغولة وفي هذا الجانب كتب متصرف لواء الديوانية الى وزارة الداخلية يطلب صرف مبلغ قدره (٤٥٠) روبية من الاعتماد المخصص لتعليم الاميين البالغ قدره (٦٠٠) روبية لتعمير مدرسة غماس موضحاً ذلك ان المدرسة ملكاً لبلدية غماس والتعليم تشغلها بدون دفع ايجار وقد اعترضت وزارة الداخلية وامتنعت عن صرف المبلغ المذكور منبهةً ان الامر من مسؤولية الدائرة المستفيدة[٣٣].ومع تحفظنا على الاجراءات والتي تمثل تحجر إداري الا انه بنفس الوقت مؤشر سياقات ادارية لا يمكن تجاوزها وتعليمات تنفذ. ان سياسة التعليم في العراق خلال الاعوام ١٩٢٤– ١٩٢٩ كانت تسير وفق النظام ذاته، حيث استمرت مسألة وجود المدارس الاولية في القرى الى جانب المدارس الابتدائية بمراحل زمنية ومواد تختلف عن بعضها البعض، فالمدارس الاولية،المخصصة للاناث تقل اهميتها لان الامهات يصبحن قادرات على تعليم اولادهن العلوم الاولية، وبذلك ترفع درجة هذه المدارس الى درجة المدارس الابتدائية ذات الست سنوات، وتدريس اللغة الانكليزية في السنتيين الاخيرتيين مع فصل مادة الجغرافية عن التاريخ[٣٤].

يعد العام الدراسي ١٩٢٩– ١٩٣٠ نقلة نوعية ليس بسبب زيادة عدد الابنية المدرسية ثلاث مدارس في عموم لواء الديوانية، كما في الجدول رقم (٩) [٣٥] واحدة في ناحية الصلاحية واخرى في ناحية الدغارة الا ان الطفرة النوعية لهذا العام الدراسي فتح مدرسة

للبنات [٣٦] وهي دراسة اولية ليصبح عدد الابنية المدرسية (١٦) بناية مشغولة من قبل (١٦) مدرسة فقط وايضا مع استمرار عدم فتح مدرسة للدراسة المتوسطة وايضا فتح الدراسة الابتدائية فقد بلغنا الان العام الدراسي التاسع ولم نشاهد الدراسة الابتدائية الا في ثلاث مناطق وهي مركز قضاء الديوانية ومركز قضاء السماوة ومركز قضاء ابي صخير علماً ان العام الدراسي الثالث(١٩٢٣-١٩٢٤) بلغ عدد المدارس ثمان ومن المفترض ان تصبح تلك المدارس ابتدائية وفي هذا احتمالات منها اكتفاء الاهالي بتعليم ابنائهم القراءة والكتابة في الدراسة الاولية والاحتمال الاخر عزوف التلاميذ عن اكمال دراستهم الابتدائية وهذا الامر مستبعد لان التلميذ في هكذا مجتمع يميل الى التجمع والنقاش فيما بينهم والامر الاخر ان الاهالي يعتقدون ان تعليم ابنائهم القراءة والكتابة يكفي حاجتهم الماسة اليه في العمل. يبدو ان الادارة التربوية تعمد الى شغل الابنية بالرغم من النواقص التي تلم بها وتحاول اصلاحها لاحقا،وكما اشار التقرير السنوي المتعلق بالابنية المدرسية الى اكمال بناية مدرسة الديوانية للبنين وفي ذات التقرير اشار الى انشاء غرفتان في مدرسة التهذيب بالشامية[٣٧].

كانت الحكومات العراقية لا تعد التعليم ذو اهمية كبيرة ولا تشغل له معتقدة ان محاولة النهوض به لا بد ان تكون ذاتياً وتحاول ان تجعل الجهة المستفيدة من المدارس مباشرة تساهم معها في تقديم هذه الخدمة لذلك اشارت وزارة المالية بعدم ممانعتها من جمع الاعانة لتعمير مدرسة المهناوية ولا تتكبد الخزينة أي مصروفات[٣٨]

هناك اشارت بان الابنية المدرسية تدعم من قبل بعض المؤسسات بدون بدل وكما اشار الى ذلك كتاب وزارة الداخلية على اعطاء العرصة العائدة الى بلدية السماوة والبالغ مساحتها(٣١٥) م٢ الى المعارف دون ايجار لأضافتها الى بناية المدرسة[٣٩].ان الحاجة الماسة للابنية المدرسية في لواء الديوانية جعلها تتمسك بأبنيتها حتى ولو كان بعض تلك المباني يحول دون تطوير المدينة مستقبلاً كما اشار الى ذلك كتاب مديرية المعارف في اللواء وهو يمثل ردها على المتصرفية التي طلبت هدم بناية مدرسة الديوانية بهدف توسيع الطريق الا ان مديرية المعارف لم توافق على ذلك مؤكدة في كتابها عزم وزارة المعارف زيادة عدد المدارس في مركز اللواء[٤٠] اذ ليس للمعارف مباني كافية لإشغالها كمدارس ويبدو ان

المراسلات التي استمرت حسمت اخيراً لصالح المتصرفية في هدم المدرسة لانها تتقاطع مع تنظيم المدينة[٤١].استمر التقدم البطيئ جداً في الابنية المدرسية فقد ازداد عددها الى مدرستين واحدة في مركز قضاء الديوانية وهي مدرسة اولية ومدرسة اولية للبنات في السماوة ليصبح عدد الابنية المدرسية(١٨)مدرسة [٤٢]. ان الادارة التعليمية كانت تتواصل في تدقيق الابنية المدرسية ومتابعتها في ضوء ذلك كتبت الى متصرفية اللواء بشأن ذلك وكان جواب المتصرفية حول تعمير مدارس المهناوية الى ضرورة توخي الاقتصاد عند تنظيم الكشف الذي سيرفع الى منطقة معارف البصرة[٤٣] علماً ان تقرر المعارف يؤكد الحاجة الى تبليط الغرف وتبديل السقوف وتعلية الجدران وفتح نوافذ حفاظاً على صحة الطلبة[٤٤]. في بعض الاحيان يتدخل المسؤول الاداري في اللواء كما حدث عندما تدخل قائمقام الشامية في امر التعليم وطلب من مديرية معارف البصرة مبلغ قدره (٥٠٠) روبية لتعمير المدرسة وتبديل بعض جذوع سقوفها التي نخرتها الديدان، اما موقف المعارف عدم امكانيتها دفع المبلغ المذكور مؤكدة انها سبقت وزودت ذات المبلغ لبناء المدرسة المذكورة وفي هذه الملاحظة اشارة ان المديرية تشكك او هناك مبالغة في المبلغ المطلوب للتعمير بدليل انها بنت ذات المدرسة بنفس المبلغ المطلوب للتعمير، وهنا تدخل رؤساء عشائر ال فتله مؤكدين رغبتهم التبرع لترميم المدرسة[٤٥]. وفي الهيكل الاداري لنظام التعليمي هناك ادارة او شعبة تسمى بالتفتيش وكانت تكتب تقارير بكل مفصل للعملية التعليمية وبضمنها الابنية المدرسية فقد راقبت الابنية المدرسية لناحية الشنافية والتي تم استحداثها للعام الدراسي ١٩٢٦–١٩٢٧ يبدو ان البناية بالرغم من مدة استغلالها قصيرة لم يتجاوز الخمس سنوات[٤٦] الا ان ما تضمنه التقرير يؤكد بان البناية منذ بداية استغلالها كانت متهالكة وتضمن تقرير المفتش والذي بعثه الى مدير معارف منطقة البصرة حسب عائدية معارف الديوانية فقد تناول النقاط التالية[٤٧]:–

١– المدرسة بحاجة الى تبليط غرفها والطارمة التي امام الصفوف.

٢– المدرسة بحاجة الى اضافة العرصة المجاورة لها وعمل سياج لها وحديقة فيها.

٣- اصلاح بناية المراحيض.

لقد استجابة منطقة معارف البصرة الى التقرير المرفوع من قبل المفتش واقتنعت بكل ما جاء فيه وكتبت الى متصرفية اللواء بصرف (١٥٠) روبية من اجل انجاز تلك التعميرات التي تضمنها التقرير وهذا مؤشر بان الابنية المدرسية المستغلة كانت متهالكة.

يعد العام الدراسي ١٩٣١-١٩٣٢ نقله نوعية حيث ادركت الادارة التعليمية لا بد من تشجيع الطلبة الراغبين في اكمال دراستهم بعد الابتدائية لذلك تم فتح اول مدرسة متوسطة في مركز قضاء الديوانية وكما ذكرنا ان الصعوبة لازالت في ايجاد بناية جديدة لذلك تم تحديد المدرسة الابتدائية لتصبح متوسطة فيها الصفوف الثلاث الاولى من المتوسطة مع الحاق الصف الخامس والسادس الابتدائي بها اما الصفوف الاربعة في الدراسة الاولية ثم التفكير في ايجاد بناية مستقلة وتم ايجاد ذلك بطريقة الايجار ويمكن القول ان وزارة المعارف تلجأ الى السياسة الترقيعية في تسير امور التعليم في تلك الظروف اما المدرسة الاخرى التي وجدت في ناحية هور الدخن (العباسية) لتصبح نواحي قضاء الشامية بواقع مدرسة لكل ناحية عدا الصلاحية التي تضم مدرستين ليصبح عدد مدارس اللواء (٢٠) بناية مدرسية وعدد المدارس (٢٠) مدرسة [٤٨]ان دوائر التفتيش كانت تتابع واقع الابنية المدرسية وتكتب الى مراجعها الادارية والاخيرة بدورها تتابع الموقف وتحاول المعالجة و كما اشارت التقارير حول تخصيص مديرية معارف البصرة (٥٠) روبية لتعمير مدرسة غماس[٤٩] وكذلك ما وجه به مدير معارف البصرة بضرورة اجراء التعميرات لمدرسة الجعارة(الحيرة) في قضاء ابي صخير. واجبار صاحب الدار على القيام بتلك الاصلاحات وهو مؤشر بان بناية المدرسة كانت عبارة عن بيت مؤجر وكذلك نوهت المديرية انها قد حولت بدل الايجار الى صاحب الدار الا ان المبلغ حجز من قبل القائمقام بحجة مديونية صاحب الدار رسوما اميرية[٥٠].ارصدت مديرية معارف منطقة البصرة مبلغ (٣٣) روبية لاجراء التعميرات وانشاء غرف للمخزن في بناية مدرسة السماوة الاولية[٥١]وكذلك قدمت(١٠٠)روبية لتعمير مدرسة الدغارة. وفي اشاره الى قلة التخصيصات في المعارف عندما طالبت متوسطة الديوانية الوحيدة في تخصيص مبلغ النفقات لتعمير المدرسة وكان الجواب لا يوجد أي تخصيص للاعمار سوى رواتب المعلمين

ورواتب الكتبة[٥٢]. ويبدو ان جوابها صادق بدليل عندما تتوفر المبالغ للتعمير تصرف، ويلاحظ على المباني المدرسية هذه المرحلة انها ليست بالجودة التي شيدت بعد ذلك ،اذ انها اقل جودة واضيق حجرا ، ويبدو على بعض المباني المدرسية مايدل على سرعة تقدم هذه المرحلة من التعليم ، فقد بدات بغرفتين او ثلاثة ، ثم اضيف اليها غرف اخرى تبعا للحاجة.[٥٣].

الشكل رقم (١)

مخطط بياني يوضح عدد الابنية المدرسية

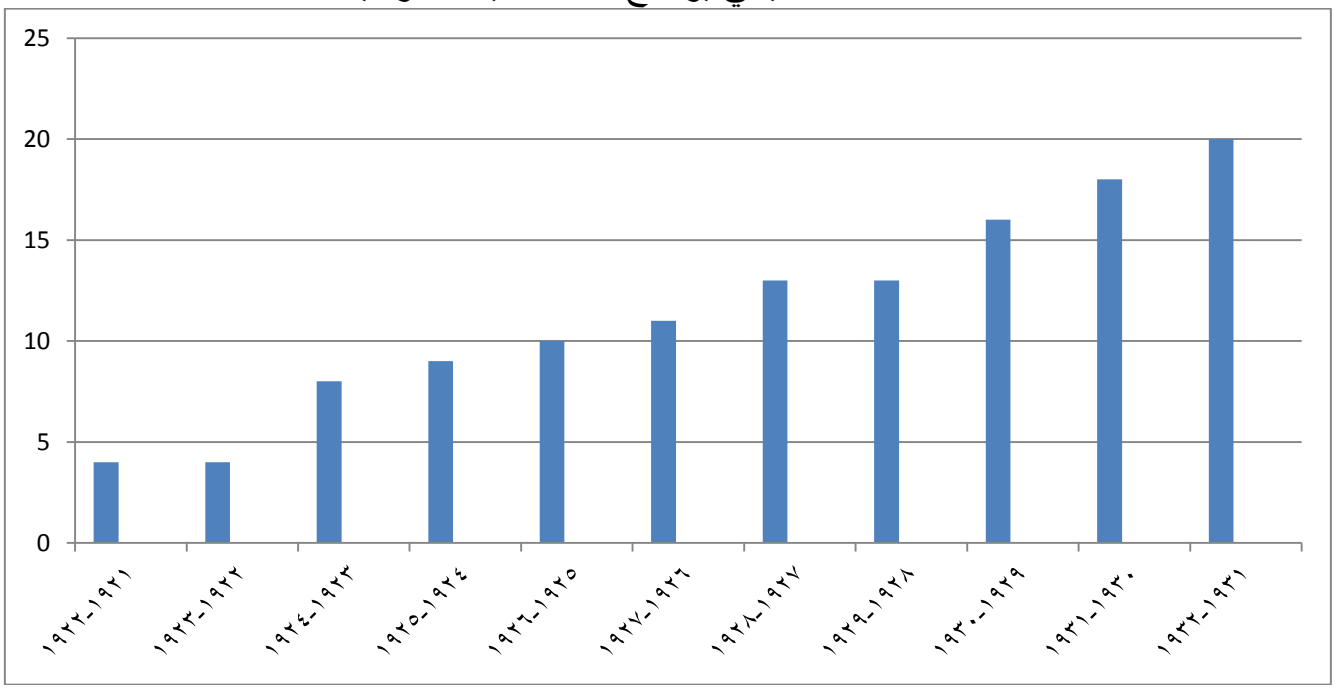

في ضوء المخطط يظهر لنا النمو البطيء في عدد المدارس ،كما ان المعدل التصاعدي لم يأخذ وتيرة منظمة ،فقد إبتدات المدارس في اللواء بأربعة ابنية مدرسية سنة ١٩٢١-١٩٢٢ لتصل الى (٢٠) سنة ١٩٣١-١٩٣٢ ،ولو كان الفتح منظم خلال هذه المدة ، لكان معدل الاضافة السنوية بنسبة (١،٦) مدرسة لكل سنة ،لكن الواقع يشير الى عدم فتح اية مدرسة في السنة ١٩٢٢-١٩٢٣ ،ثم ازداد الى (٨) مدارس في السنة اللاحقة ،ثم اخذ التصاعد بمعدل مدرسة واحدة لكل سنة حتى ١٩٢٦-١٩٢٧ ثم مدرستين سنة ١٩٢٧-١٩٢٨ وفي السنة التي بعدها لم تفتح مدرسة،ثن فتحت (٣) مدارس لسنة ١٩٢٩-١٩٣٠،وبعدها مدرستين لكل سنة.

الهوامش:ـ

(١) ابراهيم امين بالدار ،الابنية المدرسية للمدارس الابتدائية ،مطبعة وزارة التربية ،(بغداد ،١٩٦٥) ،ص٢ .

(٢) شريف عسيران ،صفات المدرسة الصحية (المعلم الجديد)،مجلة ،السنة الاولى، العدد الثاني،حزيران ١٩٣٥،ص ١٧٩.

(٣) شريف عسيران، المصدر نفسه ،ص ١٨٠.

(٤)ابراهيم امين بالدار، المصدر السابق، ص٣.

(٥) فتحت المدرسة الاولى سنة ١٩١٧ وضمت ١٧٧ تلميذا يعلم فيها ٥ معلمين وهي مدرسة للبنين والاخرى فتحت سنة ١٩١٨ ضمت ٢٣ تلميذة ومعلمتين وهي مدرسة للبنات ، ليصبح العدد الكلي للتلاميذ ٢٠٠ ينظر: Iraq Administration Reports, Department of Education, , Great Britain ١٩١٤-١٩٣٢ Vol ٢ ,١٩١٨ ,p.p ٤٧٦ .

(٦) في السنة الدراسية ١٩١٨-١٩١٩ لم تحصل زيادة في عدد الابنية المدرسية انما الزيادة حصلت في عدد التلاميذ اذ ارتفع الى ٢٩٨ تلميذا في الديوانية علما بان نفوس الديوانية بلغ ٢٠٠٠٠٠ الف نسمة واشارة التقرير ذاته الى فتح مدرسة السماوة في كانون الاول ١٩١٩ ينظر: Great Britain,Op Cit ,Vol ٣،١٩١٩ ,p.p ٢٨٦ .

(٧) عبد الرزاق الحسني،العراق قديما وحديثا،ط٣،مطبعة العرفان ،(صيدا -١٩٥٨)،ص١٥٢.

(٨) د. ك. و،ملفات وزارة الداخلية،ملفة٧٨١٧/٣٢٠٥٠،تفتيش لواء الديوانية ١٩٢٣،و ١،ص ٣ ؛محمود فهمي وآخرون،دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠،مطبعة الحكومة،(بغداد- ١٩٦٠)،ص٩٧ ؛ ساطع الحصري ،مذكراتي في العراق١٩٢١-١٩٢٧، ج ١، دار الطليعة (بيروت-١٩٦٧). ،ص٥٣٨.

(٩) حنان صاحب عبد الخفاجي،السماوة في عهد الاحتلال البريطاني١٩١٤-١٩٢١،رسالة ماجستير، غير منشورة،كلية التربية (جامعة القادسية،٢٠٠٥)،ص١٠٤-١٠٥.

(١٠) نص نظام وزارة المعارف الذي وضع زمن الاحتلال البريطاني سنة١٩١٧ على تقسيم الدراسة الابتدائية الى دورتين الاولى وتشمل السنة الاولى والثانية،وتسمى الدراسة الاولية وعندما يصبح التلميذ في الثالث ينقل الى الدراسة الابتدائية حتى يصل الصف السادس وهي الدورة الثانية،وبذلك يكون نظام المعارف زمن الاحتلال(٢) اولية،(٤) ابتدائية ،الا ان هذا النظام تغير بعد تشكيل الحكم الوطني وكان ساطع الحصري الذي كان يشغل منصب معاون وزير المعارف ثم مدير المعارف العام،اذ اجرى تغيرا جذريا في نظام المعارف السائد،حيث اصبح النظام الجديد للدارسة الاولية(٤) سنوات وفي الصف الخامس يصبح التلميذ في الدراسة الابتدائية ليستمر سنتان ينتقل بعدها الى الدراسة المتوسطة.وبذلك يكون الحصري قد حول الدراسة من (٢+٤)في النظام السابق الى(٤+٢) في النظام الجديد. اما المواد التي تدرس في الدراسة الاولية هي (الدين، القرآن الكريم او كتب مقدسة، اللغة العربية والخط، الحساب،التاريخ والجغرافية، الاعمال اليدوية، درس الاشياء، الرسم، الرياضة البدنية، الالعاب، وتدرس مادة اللغة الانكليزية في الدراسة الابتدائية اضافة للمواد المار ذكرها.ينظر:د. ك. و،ملفات البلاط الملكي ملفه ٣١١/٥٨٩٢، مراسلات الملك فيصل الاول ١٩٢٤-١٩٢٧، و١٣،ص٣٦.

(١١) جريدة العراق ،العدد ١٣٠٦، ٢٢/اب/١٩٢٤.

(١٢) زيدان محسن زبر، المشخاب ١٩٣٩–١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الآداب ،(جامعة الكوفة–٢٠١٤)،ص٨٢؛ ساطع الحصري ،المصدر السابق،ص ٥٣٨ .

(١٣) جريدة الفضيلة،العدد(٥٨)،٢٦/ايلول ١٩٢٦. اشارة تقرير الادارة البريطانية الى فشل مدرسة البنات منذ سنة ١٩١٩– ١٩٢٠ ينظر: Great Britain,Op C it Vol ٤ ,p.p٣٢٥

(١٤) مجموعة من المؤلفين ، سر تاخر المعارف في العراق،ج١،مطبعة الفرات،(بغداد–١٩٢٢) ،ص ٧٤–٧٥.

(١٥) حمودي عبد المجيد، المبادئ الاساسية لتحسين مناهج اعداد المعلمين في العراق، مطبعة اسعد، (بغداد–١٩٥٥)، ص ١٥.

(١٦) د٠ك٠و، ملفات وزارة الداخلية ،ملفة ٣٢٠٥٠/٨٩٨٤، تقرير تفتيش لواء الديوانية ١٩٢٤–١٩٢٦، و١٤، ص٩٨.؛ محمود جبار كاظم العبودي،الدغارة دراسة في أحوالها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية١٩٢١–١٩٥٨،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية التربية ،(جامعة القادسية–٢٠١٤)،ص٥٩.

(١٧) جريدة العراق،العدد(١١٤٦)،١٨/شباط/١٩٢٤ ؛ احمد فهمي ، تقرير حول العراق، مباحث عن ثروة البلاد واقتصادياتها وحالة السكان الروحية والاجتماعية مستند على التقرير السياسي المرفوع الى وزارة الداخلية، المكتبة العصرية، (بغداد – ١٩٢٦)،ص ٣٠.

(١٨)صلاح هادي المخاضري، عفك في العهد الملكي،١٩٢١–١٩٥٨، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية ،(جامعة القادسية–٢٠١٦)،ص١١٧.

(١٩) د٠ ك٠و،ملفات البلاط الملكي،ملفة٣١١/٤٣٦٧،تقارير شهرية مرفوعة من الالوية /لواء الديوانية،١٩٢٤،و ١،ص ٢ ؛ : د٠ك٠و، ملفات وزارة الداخلية ،ملفة ٣٢٠٥٠/٨٢٣٠ ، التقارير ، ١٩٣٤،و ١،ص٦،و٣،ص ٢٦،و ٥،ص ٣٠–٥٨ ؛ وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة ١٩٢٥– ١٩٢٦،مطبعة دار السلام ،(بغداد-١٩٢٧)،ص ١.

(٢٠) جمال اسد مزعل ،نظام التعليم في العراق،دار الكتب للطباعة والنشر،(جامعة الموصل–١٩٨٩)،ص٣٩.

(٢١) د٠ك٠و، ملفات وزارة الداخلية، ملفة ٣٢٠٥٠/٨٩٨٤ ،التفتيش الاداري/لواء الديوانية ١٩٢٤–١٩٢٦،و١٤،ص٩٨ ؛ وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة ١٩٢٥–١٩٢٦،ص ١.

(٢٢) المصدر نفسه ،ص١١.

(٢٣) من خلال تتبع الدراسات التي تناولت نواب لواء الديوانية،لم نلاحظ لهم مشاركة خلال السنوات العشرة الاولى من تشكيل الحكم الوطني.للمزيد ينظر: أحمد إبراهيم محمد الظفيري،نواب لواء الديوانية ودورهم في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥–١٩٤٦ ،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية الآداب،(جامعة الكوفة–٢٠١٢)،ص ٨٢–٩٢.

(٢٤) وزارة المعارف،التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة ١٩٢٦– ١٩٢٧ مطبعة دار السلام ،(بغداد–١٩٢٧)ص١.

(٢٥) د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية،ملفة ٢٣٥٠٥/٩٨٥٠، المعارف في لواء الديوانية،١٩٣٣،و ١٣٨،ص ١٣٨

(٢٦) المصدر نفسه،و ١٩٢،ص١٩٢ .

(٢٧) تناول دراسات اكاديمية موقف المجلس النيابي من حركة التعليم في العراق ومنهم نواب لواء الديوانية،بدراسة مفصلة،لذا سوف لم يتطرق اليهم الباحث منعا للتكرار. ينظر: علي طاهر تركي الحلي،موقف المجلس النيابي من السياسة التعليمية وحركة النشر في العراق ١٩٣٩–١٩٥٨، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية الاداب،(جامعة الكوفة– ٢٠١١) ؛ حيدر غانم عبد الحسن ، موقف المجلس النيابي العراقي من حركة التعليم في العراق ١٩٢٥ – ١٩٣٩، رسالة

ماجستير(غير منشورة)، كلية الاداب،(جامعة الكوفة– ٢٠١٢) .

(٢٨) على وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة ١٩٢٧– ١٩٢٨،مطبعة الحكومة ،(بغداد،١٩٢٨)ص ١.

(٢٩) جريدة العراق،العدد(٢٣٤٩)، ١٣/كانون الثاني/١٩٢٨.

(٣٠) د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية،ملفة ٢٣٥٠٥/٩٨٥٠،المصدر السابق، و١٣٧،ص ١٣٧.

(٣١) وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة ١٩٢٨ – ١٩٢٩، مطبعة الحكومة ،(بغداد– ١٩٣٠)،ص١.

(٣٢) د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية،ملفة ٢٣٥٠٥/٩٨٥٠،المصدر السابق، و ٤٠، ص٤٠.

(٣٣) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفه ٣١١\١٨٥٦، سياسة التعليم في العراق ١٩٢٤ – ١٩٢٩، و ٤، ص ٥ – ٦.

(٣٤) د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية،ملفة ٣٢٠٥٠/٨٢٩٧، تقارير ادارية لسنة ١٩٢٩،و٢،ص ١٥ ؛ وزارة المعارف،التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة ١٩٢٩ – ١٩٣٠،مطبعة الحكومة ،(بغداد –١٩٣١) ،ص ١.

(٣٥) ذكرت جريدة العراق في عددها الصادر يوم ١٧ /مايس/ ١٩٢٨،ان طفلة كانت تاتي المدرسة الابتدائية للبنين،وتجلس في الصف الثاني، بين التلاميذ،غير ان قانون المدرسة لا يسمح بقبول التلميذات مع التلاميذ،وقد ارتادت الطفلة المجئ اغلب الايام،فتضطر الادارة،لتركها قليلا ريثما تبرد غليلتها فيخرجونها،وقد ولعت في القراءة ولعا شديد،وكانت من تلميذات مدرسة البنات التي اغلقت بعد الثورة.

(٣٦) وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة ١٩٢٩–١٩٣٠ ، ص ١٧.

(٣٧) د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية،ملفة ٢٣٥٠٥/٩٨٥٠،المصدر السابق ، و٦٥، ص ٦٥. ان فكرة الاعتماد على الاهالي في دعم الابنية المدرسية كانت في وقت سابق اذ اشارة تقارير الادارة البريطانية ،عدم استعداد الاهالي في المساهمة في انشاء بنايات المدارس، غير ان الاستعدادت تغيرت لاحقا . Vol ٢

Great Britain, Op C it , ١٩١٨ ,p.p ٤٧٦

(٣٨) د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية،ملفة ٢٣٥٠٥/٩٨٥٠،المصدر السابق ، و ٤٦، ص٤٦

(٣٩)المصدر نفسه ،و٤٧ ، ص ٤٧

(٤٠) المصدر نفسه ،و٥٠ ، ص٥٠.

(٤١) د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية،ملفة ٣٢٠٥٩٠٧/٦٠١٩، تقارير ادارية لمتصرفية لواء الديوانية ١٩٣١، و١٢، ص٥٣،و ١٥،ص ٦٢،و ٢٥،ص ١٢٢،و٣٠،ص ١٣٠ ؛ د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية،ملفة ٣٢٠٥٩٠٤/٣٢٦٦ طلب فتح مدرسة للبنات في السماوة ١٩٣١،و١٠،ص١٠ ؛ المعارف،التقرير السنوي عن سير المعارف لسنوات ١٩٣٠ – ١٩٣٣، مطبعة الحكومة، (بغداد– ١٩٣٤) ،ص ١.

(٤٢) كان لواء الديوانية تابع اداريا من ناحية المعارف الى منطقة معارف البصرة ينظر الفصل الرابع.

(٤٣) د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية،ملفة ٢٣٥٠٥/٩٨٥٠،المصدر السابق ، و ١٨١ ،ص ٢٠١

(٤٤) المصدر نفسه ،و ٦٢ ، ص ٦٢.

(٤٥) وردة اشارة مماثلة للترميمات التي اجريت في السنة الدراسية ١٩٢٢–١٩٢٣ انشئت غرفتان في مدرسة الرميثة . ينظر: ساطع الحصري ، المصدر السابق ،ج١، ص ٣٤٦

(٤٦) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية،ملفة ٣٢٠٥٩٠٧/٦٣١٠ ، المعارف والمدارس في لواء الديوانية ،١٩٣١، و٥، ص ٥.

(٤٧) د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية،ملفة ٢٣٠٥٩٠٧/٥٨٩٤ إنشاء مدرسة في هور الدخن ١٩٣٢-١٩٣٣، و ٤، ص ٤ ؛ وزارة المعارف،التقرير السنوي عن سير المعارف لسنوات ١٩٣٠ – ١٩٣٣ ،ص ١.

(٤٨) د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية،ملفة ٢٣٥٠٥/٩٨٥٠،المصدر السابق ، و ١٦١ ، ص .١٦٢

(٤٩) د.ك.و،ملفات وزارة الداخلية،ملفة ٣٢٠٥٩٠٧/٦٣١٠ ، المصدر السابق ،و ١٩، ص ٢٤.

(٥٠) المصدر نفسه ،و ٢١، ص ٢٦.

(٥١) المصدر نفسه ،و ١٨٠، ص ١٩٩.

(٥٢) المصدر نفسه ، و ٣٨ ، ص ٤٤.

(٥٣) رودريك ماثيوز ومتي عقراوي ،التربية في الشرق الاوسط العربي ،المطبعة العصرية،(القاهرة-١٩٥٤)،ص ١٩.

المصادر

اولا: الوثائق غير المنشورة

١- ملفات وزارة الداخلية،ملفة ٣٢٠٥٠/٧٨١٧، تفتيش لواء الديوانية ١٩٢٣.

٢- د. ك. و،ملفات البلاط الملكي ملفه ٣١١/٥٨٩٢، مراسلات الملك فيصل الاول ١٩٢٤-١٩٢٧،

٣- د٠ك٠و، ملفات وزارة الداخلية ،ملفة ٣٢٠٥٠/٨٩٨٤، تقرير تفتيش لواء الديوانية ١٩٢٤-١٩٢٦

٤- د٠ ك٠و،ملفات البلاط الملكي،ملفة٣١١/٤٣٦٧،تقارير شهرية مرفوعة من الالوية /لواء الديوانية،١٩٢٤.

٥ د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية،ملفة ٢٣٥٠٥/٩٨٥٠، المعارف في لواء الديوانية،١٩٣٣.

٦- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفه ٣١١\١٨٥٦، سياسة التعليم في العراق ١٩٢٤ – ١٩٢٩.

٧- د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية،ملفة ٣٢٠٥٩٠٧/٦٠١٩، تقارير ادارية لمتصرفية لواء الديوانية ١٩٣١،

٨- د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية،ملفة ٣٢٠٥٩٠٤/٣٢٦٦ طلب فتح مدرسة للبنات في السماوة ١٩٣١.

٩- د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية،ملفة ٣٢٠٥٩٠٧/٦٣١٠ ، المعارف والمدارس في لواء الديوانية ،١٩٣١.

١٠- د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية،ملفة ٢٣٠٥٩٠٧/٥٨٩٤ إنشاء مدرسة في هور الدخن ١٩٣٢-١٩٣٣.

١١-- د٠ك٠و، ملفات وزارة الداخلية ،ملفة ٣٢٠٥٠/٨٢٣٠ ، التقارير ، ١٩٣٤.

ثانيا: الوثائق المنشورة

١-المطبوعات الحكومة

١-وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة ١٩٢٥- ١٩٢٦،مطبعة دار السلام ،(بغداد-١٩٢٧).

٢-وزارة المعارف،التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة ١٩٢٦- ١٩٢٧ مطبعة دار السلام ،(بغداد-١٩٢٧).

٣- وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة ١٩٢٧- ١٩٢٨،مطبعة الحكومة ،(بغداد،١٩٢٨).

٤-وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة ١٩٢٨ – ١٩٢٩، مطبعة الحكومة ،(بغداد-١٩٣٠).

٥-وزارة المعارف،التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة ١٩٢٩ – ١٩٣٠،مطبعة الحكومة ،(بغداد -١٩٣١).

٦- وزارة المعارف،التقرير السنوي عن سير المعارف لسنوات ١٩٣٠ – ١٩٣٣، مطبعة الحكومة، (بغداد-١٩٣٤).

٢-الوثائق البريطانية

١- Iraq Administration Reports, Department of Education, ١٩١٤-١٩٣٢ Vol٢

ثالثا: الرسائل والاطاريح

١-أحمد إبراهيم محمد الظفيري،نواب لواء الديوانية ودورهم في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥-١٩٤٦ ،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية الآداب،(جامعة الكوفة-٢٠١٢).

٢-حنان صاحب عبد الخفاجي،السماوة في عهد الاحتلال البريطاني١٩١٤-١٩٢١،رسالة ماجستير، غير منشورة،كلية التربية (جامعة القادسية،٢٠٠٥).

٣- حيدر غانم عبد الحسن ، موقف المجلس النيابي العراقي من حركة التعليم في العراق ١٩٢٥ - ١٩٣٩، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الاداب،(جامعة الكوفة- ٢٠١٢) .

٤-زيدان محسن زبر، المشخاب ١٩٣٩-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الآداب ،(جامعة الكوفة-٢٠١٤)

٥-صلاح هادي المخاضري، عفك في العهد الملكي،١٩٢١-١٩٥٨، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية ،(جامعة القادسية-٢٠١٦).

٦- علي طاهر تركي الحلي،موقف المجلس النيابي من السياسة التعليمية وحركة النشر في العراق ١٩٣٩-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية الاداب،(جامعة الكوفة- ٢٠١١) .

٧- محمود جبار كاظم العبودي،الدغارة دراسة في أحوالها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية١٩٢١-١٩٥٨،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية التربية ،(جامعة القادسية-٢٠١٤).

رابعا :الكتب العربية

١-إبراهيم امين بالدار ،الابنية المدرسية للمدارس الابتدائية ،مطبعة وزارة التربية ،(بغداد -١٩٦٥).

٢- احمد فهمي ، تقرير حول العراق، مباحث عن ثروة البلاد واقتصادياتها وحالة السكان الروحية والاجتماعية مستند على التقرير السياسي المرفوع الى وزارة الداخلية، المكتبة العصرية، (بغداد - ١٩٢٦.

٣- جمال اسد مزعل ،نظام التعليم في العراق،دار الكتب للطباعة والنشر،(جامعة الموصل-١٩٨٩)،ص٣٩.

د٠ك٠و، ملفات وزارة الداخلية، ملفة ٣٢٠٥٠/٨٩٨٤ ،التفتيش الاداري/لواء الديوانية ١٩٢٤-١٩٢٦،

٤- حمودي عبد المجيد، المبادئ الاساسية لتحسين مناهج اعداد المعلمين في العراق، مطبعة اسعد، (بغداد- ١٩٥٥).

٥- رودريك ماثيوز ومتي عقراوي ،التربية في الشرق الاوسط العربي ،المطبعة العصرية،(القاهرة-١٩٥٤)

٦- ساطع الحصري ،مذكراتي في العراق١٩٢١-١٩٢٧، ج ١، دار الطليعة (بيروت-١٩٦٧).

٧- عبد الرزاق الحسني، العراق قديما وحديثاً مطبعة العرفان،ط٣، (صيدا-١٩٥٨).

٨- مجموعة من المؤلفين ، سر تاخر المعارف في العراق،ج١،مطبعة الفرات،(بغداد-١٩٢٢).

٩- محمود فهمي وآخرون،دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠،مطبعة الحكومة،(بغداد- ١٩٦٠).

خامسا: المجلات

١-شريف عسيران ،صفات المدرسة الصحية (المعلم الجديدة)،مجلة ،السنة الاولى، العدد الثاني،حزيران(بغداد-١٩٣٥).

سادسا :الصحف

١- جريدة العراق ،العدد ١٣٠٦، ٢٢/اب/١٩٢٤.

٢- جريدة الفضيلة،العدد ٥٨ ،٢٦/ايلول ١٩٢٦